اتفاقية الاستخدام

مقـدمة

تعتبر اتفاقية الترخيص للمستخدم (هذه "الرخصة") عقداً متبادلاً بين المشترك، سواء أكان فرداً أم مؤسسة، وبين المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة بشأن استخدام المكتبة التي تضم (موسوعة التشريعات والتنظيمات العربية، مراجع فقهية، هيئات ومنظمات وبيوت خبرة).

تعريف عن محتوى المكتبة:

- موسوعة التشريعات والتنظيمات العربية:

"موسوعة التشريعات والتنظيمات العربية" هي بنك معلومات قانوني تم تصميمها وبرمجتها وبناء محتواها وإنتاجها من قبل المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة في بيروت.

وتتضمن "موسوعة التشريعات والتنظيمات العربية" جميع النصوص القانونية (قوانين، مراسيم ، قرارات) العائدة لجميع الدول العربية والتي تشمل القوانين العامة كالدساتير، النصوص الخاصة بالأنظمة التشريعية والانتخابات، القوانين الخاصة، كقوانين التجارة والاقتصاد والاعمال، القوانين المصرفية، القوانين المدنية، القوانين الجنائية، القوانين المالية والضريبية، قوانين الجمعيات والمهن الحرة، وقوانين الاحوال الشخصية، الخ...

ويبلغ عدد التشريعات التي تشملها "موسوعة التشريعات والتنظيمات العربية" حوالي 5000 ألف تشريع حتى الآن، ويبلغ عدد الصفحات المتاحة في القاعدة للقراءة أو للطباعة من هذه التشريعات أكثر من ثلاثين ألف صفحة.

- المراجع الفقهية: تضم حوالي 5900 مرجعاً فقهياً عربياً ودولياً (كتاب، مقال، دراسة، مواقع، دليل، ...) حول مواضيع (القضاء، الإعلام، المشاركة، الصياغة التشريعية، أنظمة الحكم).

- هيئات، منظمات، بيوت خبرة: تضم حوالي 1670 مرجع عن جميع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المتعلقة بمواضيع (حكم القانون، القضاء، مكافحة الفساد، الديمقراطية، الخ.)

رخصة البرنامج :

يتمتع المركز العربي، منتج البرنامج، بحماية القوانين المحلية والإقليمية والاتفاقيات الدولية الخاصة بحق المؤلف، علاوة على غيرها من القوانين والاتفاقيات الدولية في مجال الملكية الفكرية ولا يعد هذا المنتج مباعا بل مرخصا باستخدامه وفق هذه الوثيقة.

منح رخصة :

تخول هذه الرخصة المشترك **الحقوق** الآتية:

1- استعمال خدمات المكتبة من خلال موقع المعهد على الإنترنت http://www.arabruleoflaw.org، أو أي عنوان آخر يعطى لاحقاً لاستخدام هذا البرنامج. ويلزم المشترك الحصول على الترخيص موقّعاً من المركز. ويكون ذلك بإرسال كافة المعلومات المطلوبة للمركز الذي يقوم بالموافقة على الترخيص وتسجيل اسم المشترك وكلمة المرور الخاصة به. ويكون هذا الترخيص فردياً لكل شخص على حدة ولا يجوز اقتسام رخصة الاستعمال من قبل أي شخص أو مؤسسة أخرى، أو نقلها أو بيعها أو تأجيرها أو أية إتاحة أخرى.

2- استعراض النص الالكتروني الكامل للتشريعات مع إمكانية طباعته ورقياً او تحميله الكترونياً والحصول على نسخة من التشريعات او المراجع او المعلومات الكترونياً وفقاً لأحكام قوانين الملكية الفكرية وحماية حقوق التأليف والنشر، مع إقرار المشترك بان كافة حقوق الملكية الفكرية تعود للمركز والتزامه بالتقيد بها.

بيان بالحقوق والقيود الأخرى:

- الهندسة العكسية وفك الترجمة وفك التجميع: لا يجوز للمستخدم اللجوء إلى الهندسة العكسية أو فك ترجمة أو تجميع منتج برنامج، إلا في الحدود التي يصرح بها القانون الواجب التطبيق، مع وجود هذه القيود.
- فصل المكونات: يعد البرنامج مرخصا به بوصفه منتجا واحداً، فلا يجوز فصل مكوناته لتستخدم على أكثر من جهاز كمبيوتر .
- النصوص والمعلومات الواردة في مكتبة المركز و"موسوعة التشريعات والتنظيمات العربية" هي لاستعمال المشترك المرخّص له لأغراضه الخاصة فقط ولا يجوز له إجرائها لصالح أي طرف آخر.
- أمن الشبكة والبريد الإلكتروني: من مسؤولية المشترك .
- إسم المشترك وكلمة السر: لا يجوز أن تعطى لأي شخص آخر.
- المركز العربي غير مسؤول عن بطء او مشاكل خطوط الاتصال.

لا يجوز اشتقاق منتجات من البرنامج Products أو خدمات Services لاستعمال الفرد أو المؤسسة، ويجب التعامل مع البرنامج كوحدة واحدة.

- الإنهاء: يجوز للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة دون إخلال بأية حقوق أخرى، إنهاء هذه الرخصة إذا لم يلتزم المشترك بما ورد فيها من أحكام.

التزامات المشترك:

يلتزم كل من يتعامل مع هذا الموقع التزاما تاما بالموجبات القانونية التالية:

1. أن هذا الموقع أنتجه المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) وهو يتمتع بحماية كافة القوانين والأنظمة السارية المفعول ذات الصلة بحماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق التأليف والنشر وحماية العلامات والنماذج التجارية والصناعية، وكافة القوانين والقرارات والتعليمات الأخرى التي من شأنها حماية الموقع أو منع الاعتداء على المعلومات أو البيانات أو الرسومات أو الأفكار الواردة فيه.
2. إن استعمال هذا الموقع www.arabruleoflaw.org أو الاستفادة منه بأي وجه من الوجوه المشروعة أو المصرح بها، يتم على مسؤولية المشترك بشكل تام دون أدنى مسؤولية على المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI)، الذي تنحصر مسؤوليته فيما يقوم بنشره أو عرضه من المواد والمكونات الرئيسية للموقع باستثناء الغلط غير المقصود أو السهو أو الخطأ المادي، والموقع غير مسؤول عن المواد التي يعرضها المشترك الفرد او تعرضها الشركة بإذن من أصحابها أو بناء على طلبهم.
3. من ضمن الخدمات التي يقدمها الموقع، خدمة نشر دراسات، وإجراء أبحاث قانونية، وجلسات تدريبية؛ ن جميع هذه الخدمات تعتمد في تقديمها وصياغتها على مشاركة عملاء الموقع سواء من المتخصصين أو من المعنيين بها، وبالتالي فالموقع غير مسؤول مسؤولية خاصة عن الأخطاء أو مخالفة الأعراف الفنية والمهنية التي يتم نشرها على مسؤولية أصحابها.
4. موقع www.arabruleoflaw.org غير مسؤول عن سوء استخدام المعلومات أو البيانات التي يتم نشرها أو تقديمها من خلاله.
5. جميع المواد والمعلومات والبيانات التي يتضمنها الموقع تم الحصول عليها من مصادرها الرسمية أو بإذن كتابي من أصحابها، الامر الذي سمح للموقع بنشرها أو طرحها للتداول، بحيث إذا حدث اعتراض أو ترتبت أية حقوق للغير من أي نوع على تلك المواد المنشورة، يتحمل المصدر الرئيسي أو صاحب الإذن تبعة ذلك، دون أدنى مسؤولية على الموقع أو على المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة (ACRLI) ولا يجوز الرجوع على الأخير بأي نوع من أنواع المسؤولية.

حق المؤلف :

يمتلك المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة كل حقوق المؤلف المتعلقة بمنتج البرنامج، بما في ذلك دون حصر كل ما يدرج في منتج البرنامج من صور، أو نصوص مكتوبة، أو أدوات استخدام التطبيقات، والمطبوعات المرفقة به، وأية نسخ من البرنامج. أما نصوص التشريعات فلا تعتبر بحد ذاتها ملكا للمركز. ويعد البرنامج محمياً بالقوانين المحلية والإقليمية والاتفاقيات الدولية الخاصة بحق المؤلف. لذلك يعامل البرنامج كغيره من المصنفات المحمية بحقوق المؤلف.

عدم ضمان الأضرار غير المباشرة :

ينفي المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة مسؤوليته الى أقصى حد مسموح به قانونا وفقا للقانون الواجب التطبيق في جميع الأحوال عن أية أضرار أخرى أيا كانت، بما في ذلك دون حصر، الربح الفائت، وتوقف الأعمال، وفقدان معلومات خاصة بالعمل، أو أية خسائر مالية أخرى، تنشأ من استخدام أو عدم ملائمة

استخدام الموقع. وتنتفي المسؤولية حتى في الأحوال التي قد يكون المركز العربي قد أنذر فيها بإمكانية وقوع هذه الأضرار.

الإخلال :

إن أي خرق أو إخلال - سواء أكان مباشرا أو غير مباشر- لبند و/أو لبنود من الاتفاقية من قبل المرخص له قد يلحق بالمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ضرراً بحيث لا يمكن أن يكون التعويض المالي وحده كافياً لإصلاحه، وهنا يحق للمركز مراجعة المحاكم المختصة واتخاذ تدابير أو إجراءات دائمة أو مؤقتة وفقاً لما يراه المعهد مناسباً من أجل حماية مصالحه دون أي حاجة إلى إثبات وقوع ضرر فعلي او توجيه انذار، وله حق سحب الترخيص فوراً من المشترك.

المدة:

تكون مدة هذه الاتفاقية سنة واحدة تبدأ من تاريخ الاشتراك ولا تتجدد الا بتجديد اشتراك المشترك في المكتبة ودفع رسم الاشتراك السنوي.

الانتهاء :

تنتهي هذه الاتفاقية في الحالات التالية:

1- بحلول اجلها

2- من قبل المرخّص له وهنا يلتزم بإشعار المركز خطيا بذلك قبل شهر من تاريخ الإنهاء؛ وفي هذه الحالة لا يعود للمشترك أي مبلغ أو جزء منه من رسم الاشتراك الذي يكون قد دفعه.

3- من قبل المركز في حال أخلّ المرخص له ببند من بنود الاتفاقية.